

# ما وراء التقارب السعودي - السوري وما بعده

على مدى سنوات التسعينيات من القرن الماضي شكّل المحور المصري - السعودي - السوري محور السياسة العربية، فقد كان يصوغ المواقف السياسية للمنطقة العربية من مجمل القضايا الرئيسية كالموقف من عملية السلام وإسرائيل، والموقف من العراق وبالتالي من نظام الرئيس السابق صدام حسين، والموقف من الولايات المتحدة كطرف دولي رئيسي مهتم بل وفاعل ومؤثر في المنطقة.

رضوان زيادة

كان مهيباً ليخلف والده، كان أكثر اهتماماً في بناء شعبيته، وبسبب عدم الخبرة الكافية سببت خطباته في مؤتمرات القمة العربية التي عقدت في عامي 2001 و2002 بعض الحماسة في الشارع العربي، لكنها قوبلت بفتور من قبل القادة العرب الذين وجدوا فيها نوعاً من «تعليمهم الدروس التي حفظوها» ممن لا يتقن السياسة أو يتعلم فنونها بعد.

ومع اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في شباط/فبراير 2005 واتهام سورية باغتياله، دخلت العلاقات السورية - السعودية مرحلة جديدة خاصة أن الحريري كان يمثل السياسة السعودية في المشرق العربي، ويحتفظ بعلاقات تاريخية وثيقة مع السعودية، فاغتياله مثل استهدافاً للسياسة السعودية في لبنان، ولذلك دخلت العلاقات السعودية - السورية في مرحلة اتهام وشك عميق تخللها الكثير من الهجمات الإعلامية بين الطرفين، ثم أتى خطاب الأسد الذي أعقب حرب تموز/يوليو 2006 بين حزب الله وإسرائيل ليقتسم القشة في العلاقات بين الطرفين.

فقد كانت السعودية ومصر كلتاهما اتهمتتا حزب الله بتوريط لبنان بحكومة وكشعب بحرب ليس له خيار فيها، وكلفت لبنان كثيراً. ومع صعود حزب الله في وجه الآلة العسكرية الإسرائيلية، فإن ذلك دفع الأسد لوصف القادة العرب الذين انتقدوا حزب الله بأنهم «أنصاف رجال».

وإذا عرفنا أن العلاقات العربية - العربية غالباً أو دائماً ما تحكمها أو تحركها السلوكيات الشخصية للقادة بحكم غياب المؤسسات

وعلى الرغم من الاختلافات الجزئية والثانوية التي كانت تختص بها كل دولة من هذه الدول الثلاث (مصر، السعودية، سورية)، فإن الموقف العام تجاه هذه القضايا كان متفقاً عليه ضمناً بينها، وكان التنسيق بين هذه الدول على أعلى المستويات ويتصف بالدورية الدائمة، فمثلاً التقى الرئيس السوري الأسبق حافظ الأسد بالرئيس المصري حسني مبارك في عام 1999 تسع مرات في كل من دمشق والقاهرة، في مؤشر يعكس مدى التشاور والتنسيق بين البلدين، وكذلك مستوى الزيارات بين السعودية وسورية لم يكن بأقل حرارة من مثيله مع مصر.

**العقد الذي انقرط** التغييرات التي دخلت على هذا المحور، أو بحسب ما يسميه البعض انقراط عقد هذا المحور يعود إلى أسباب داخلية في كل بلد وخاصة سورية، وعوامل إقليمية ودولية لم يصمد المحور أمامها. كانت أولى هذه التغييرات وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد واستلام نجله بشار الأسد السلطة خلفاً له. في البداية، حاول البلدان (مصر والسعودية) احتضان القادم الجديد ودمجه أو إعادة تأهيله ضمن المحور نفسه. لم يكن الرئيس السوري الجديد يمانع في ذلك، سيما أن المحور كان مفيداً لسورية للغاية لجهة التنسيق السياسي والأمني المستمر والدعم الاقتصادي الذي كانت تحصل عليه من دول الخليج.

لكن المشكلة كانت في عدم تفاعل الكيمياء الشخصية بين الرئيس الجديد وبين كلا الزعيمين، الرئيس المصري وولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبد الله الذي أصبح فيما بعد ملكاً. فالرئيس السوري القادم إلى السياسة بالمصادفة بحكم وفاة أخيه الكبير باسل الذي



سياسة دعم الحلفاء وتشكيل المحاور بسياسة تهدف بشكل رئيس إلى دعم الاستقرار في المنطقة، وعلى رأس ذلك تحقيق الاستقرار في العراق. ولذلك فتر التوتر السعودي - الإيراني، وبشكل مباشر التوتر السوري - السعودي.

ثم أتت مبادرة الملك عبد الله في قمة الكويت في جمع القادة العرب بهدف حل الخلافات كمبادرة باتجاه تحسين الأجواء السعودية - السورية، وفعلاً جرى تبادل الزيارات بين مسؤولين على مستوى قادة أجهزة المخابرات في كلا البلدين، ثم جرى تبادل الرسائل بين الطرفين مما مهد لزيارات متبادلة على مستوى قادة البلدين، فقد زار الرئيس السوري الرياض بمناسبة افتتاح جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا، ثم قام الملك السعودي بزيارة دمشق في أول زيارة له منذ استلامه العرش في تشرين الأول / أكتوبر 2009.

وبذلك يمكن القول أن ملف الخلاف السعودي - السوري قد سُوّي تقريباً، ولكنه لم يعد إلى طبيعته على مستوى التنسيق الدائم بين الطرفين كما كانت الحال خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي. فهناك الكثير من الملفات التي لم تحل وإنما جرى تأجيلها فقط، وليس أولها استكمال التحقيقات في ملف اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، وملف التحالف الاستراتيجي السوري - الإيراني، وغير ذلك من الملفات. وما لم تتحسن العلاقات المصرية - السورية، التي لم يطرأ عليها أي تحسن واستقرت على حال من البرود، فإن ملف العلاقات السعودية - السورية مُرَضٌّ للانتكاس في أي لحظة، لا سيما أن لا مؤسسات سياسية ترعاه وتحميه بقدر ما هي نيات حسنة وأمنيات في طي ملف الخلاف.

الدستورية والسياسية في معظم الدول العربية، فإن اتهامات بهذا الحجم ستعكس بكل تأكيد على العلاقات السياسية بين البلدين. ولذلك دخلت العلاقات السعودية - السورية مرحلة عاصفة من الاتهامات الشخصية وصلت على مستوى وزراء الخارجية بين البلدين، ولم تفلح عمليات الوساطة في تهدئة الطرفين. ومع تدخل الأطراف الدولية، ولا سيما الولايات المتحدة التي طورت في عهد الرئيس السابق جورج بوش سياسة المحاور في المنطقة العربية أو هكذا كانت تحسب كمحور إيراني - سوري ويضم الحركات الراديكالية في المشرق العربي كحماس وحزب الله والجهاد الإسلامي وغيرهم، ومحور الاعتدال العربي الذي يضم السعودية ومصر والأردن وغيرها، وتوافق ذلك مع تعمق توتر العلاقات السورية - الأميركية ووصولها إلى حد التهديد بتغيير النظام السوري بعد سقوط «شقيقه» في بغداد.

وهذا ما أوجع الخلاف السعودي - السوري، ودفع به إلى مرحلة التوتر العلني وتضارب المصالح وليس أقلها تخفيض التمثيل الدبلوماسي، كما ظهر ذلك علناً في عدم حضور القادة العرب لاسيما الزعيمين السعودي والمصري، القمة العربية التي عُقدت في دمشق عام 2008.

**تقارب مُعلَق؟** في الواقع أياً من هذه الخلافات حلّ، بقدر ما جرى تركها للزمن وتعليقها بقدر ما تدفع التغييرات الدولية والإقليمية لمواقف جديدة. وفعلاً مع قدوم إدارة أميركية جديدة بقيادة الرئيس باراك أوباما، والذي تعهد خلال حملته الانتخابية بتشجيع الحوار مع إيران وسورية، وهو ما بدأ به منذ اليوم الأول من استلام إدارته مما ساعد بشكل كبير على تخفيف التوتر الأميركي - الإيراني، واستبدال